

القروض الصغيرة تسهل مشاريع النساء وتنغص حياتهن

عقبات كثيرة تواجه المرأة وترفع احتمال فشلها في الإدارة المالية



القاعدة الأولى لا تخسر المال، والقاعدة الثانية لا تنس القاعدة الأولى، يبدو أن بعض النساء في حاجة ماسة إلى التسلح بهذه المقولة التي أدلى بها رجل الأعمال الأميركي وارن بافيت حين يفكرن في الحصول على قرض، حيث تجد بعض المقترضات أنفسهن مهددات بعقوبة السجن إذا فشلن في سداد المال بسبب عجزهن عن حسن استثماره في مشاريع صغيرة.



شيماء رحومة
كاتبة تونسية

تونس - تتفق العديد من النساء أنفسهن عند التفكير في الحصول على قروض صغيرة، أن ما سيحصلن عليه من مال مهما كان ضئيلاً فإنه سيكون مفيداً للصرف قبل كل شيء. وفتحت بعض الجمعيات وأيضاً ما يعرف بـ "مؤسسات التمويل الصغيرة" التي تعمل على إقراض المواطنين الذين لا يملكون رواتب شهرية أو دفعات مالية، طريقاً أمام النساء للاقتراض. ودفعت العديد من التسهيلات المالية المقدمة من قبل هذه المؤسسات بالنساء إلى الإسراع صوبها، في سبيل الحصول على قروض صغيرة، بهدف تغطية احتياجاتهن الاقتصادية أو المعيشية، أو تمويل مشروع صغير يحسن به دخل العائلة.

وعلى الرغم من أن المرأة قد تتعرض للمحاكمة والسجن في حال لم تتمكن من السداد، فإن هذه الظاهرة في تصاعد مستمر، لاسيما مع ارتفاع عدد العائلات عن العمل.

الشابات الأكثر تضرراً

أبرزت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب في مذكرة إخبارية حول وضعية سوق التشغيل، خلال الفصل الأول من السنة الحالية، أن عدد العاطلين تزايد بـ 208 ألف شخص، مشيرة إلى أن أعلى معدلات البطالة سجلت على الخصوص في صفوف النساء (14.3 في المئة مقابل 9.3 في المئة لدى الرجال).

وبحسب الأمم المتحدة، فإن 14 في المئة فقط من العراقيات يعملن أو يبحثن بنشاط عن عمل، في مقابل 73 في المئة من الرجال. كما أظهر أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية بأن النساء هن الأكثر تضرراً بالزيادة السريعة في البطالة منذ فبراير الماضي.

وقالت سوكتي داسغوبتا، رئيسة فرع سياسات العمالة في المنظمة، إن



الطبيب الطوبلي

القروض الصغيرة محفز لخروج المرأة المهمشة إلى العمل، وامتحان قدراتها على المستوى الحرفي وجلب الثروة



هاشم الفخماوي

القرض مازق يورط المقترض، فالمشكلة في وطننا العربي تكمن في تهميش دور المرأة في القطاع الاقتصادي

الاجتهاد مطلوب حتى لا تتحول النقود من نعمة إلى نقمة

العربية لا تدفع للنساء فعلياً قيمة المشاريع، فالدعم الخاص بهن لا يصلهم منه إلا 10 في المئة.

وأضاف الفخماوي لـ "العرب"، "هذه القروض لا تساعد على أن تكون للمرأة مساهمة اقتصادية تذكر وذلك لعدة أسباب أهمها تراجع الإنفاق للفرد إلى أكثر من 50 في المئة بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وبالتالي فإن هذه المشاريع الصغيرة الفردية تعجز عن توفير وظائف".

ولفت إلى أن "هناك شركات استثمارية في الأردن تعطي النساء قروضاً تبدأ من حوالي 1400 إلى 2800 دولار أميركي لتمويل المشاريع الصغيرة، في المقابل يوجد أكثر من 15 ألف سيدة متعززة مالياً بسبب هذه القروض".

وفي 2018 تعرضت حوالي 1700 غارمة أردنية للسجن وظهرت ناشطات يطالبن بمساعدتهن وعدم سجنهن، كما وضعت وزارة التنمية الاجتماعية، شروطاً للبدء بسداد ديونهن، بمبادرة من الإمارات.

وأطلق شباب أردنيون حملة "نساء في السجن" لتسديد ديون المديونات الموقوفات في بعض السجون على ذمة قضايا مالية، ونجحت الحملة في مساعدة نحو 70 سيدة.

وأوضح الفخماوي أن "الإمارات تدخلت لسداد ديون 400 سيدة"، متابعا أن "القرض مازق يورط المقترض، فالمشكلة في وطننا العربي تكمن في تهميش دور المرأة في القطاع الاقتصادي، ولذلك فإننا نحتاج قروناً لتطوير اقتصادنا".

وفي مصر أوضحت دراسة أعدها المجلس القومي لحقوق الإنسان في عام 2016 أن نسبة النساء بين المديونين الذين دخلوا السجن تتراوح بين 20 و25 في المئة، ومعلمهن يعملن في قطاع الاقتصاد غير الرسمي من دون أي تأمين اجتماعي أو حماية طبية.

ونظراً إلى استفحال ظاهرة "المديونات" ومعاناة أسر عربية كثيرة، قررت جمعيات خيرية وصناديق الزكاة ومبادرات شبابية، المساعدة في تسديد الديون عن كاهل النساء المديونات وتخفيف الأعباء عن عدد كبير من البيوت التي تضطر أطفالها، بسبب غياب الأم.

ويؤكد بعض المسؤولين أن النساء أكثر حرصاً من الرجال على سداد القروض في الزمن المحدد، ومع ذلك فإنهن يقعن في أحيان كثيرة فرائس بين أذوية الإدمان في التنمية من خلال تشجيعهن على العمل والإنتاج وإجادة تعلم الحرف والأشغال اليدوية، وبين حقيقة تعميق الفقر والتهميش وضياعهن بسبب دخولهن في أزمة مالية خانقة.

الأعباء المالية للعائلة، قائلة "حاولت جاهدة أن أتمسك بموقفي الراض المثل هذه المساعدات التي قد تضعني وعائلتي في دوامة لا تنتهي من سداد دين يمكن أن يضع هباء دون أن أستفيد منه بشيء".

ويحذر خبراء اقتصاد النساء من الوقوع فريسة لبعض الشركات التي تعمل على تجميل الأمور، بغية منحهن قروضاً، وإخفاء الكثير من تفاصيل التمويل والإجراءات القانونية، وطالبوا بتشديد الرقابة على بعض الشركات في ما يخص الشفافية وحقوق طالبي القروض في معرفة تفاصيل التمويل وشروط الكفالة المالية.

وقال المحلل الاقتصادي الأردني هاشم الفخماوي، وهو محلل استشاري في الأسواق العربية والعالمية، إن "الدول

وعزز الوضع الاقتصادي الراهن مخاوف المقترضين من العجز عن دفع أقساط قروضهم في مواعيدها المحددة، خصوصاً أن الحجر الصحي بسبب فايروس كورونا كانت له عواقب وخيمة على النساء أكثر من الرجال من الناحية الاقتصادية.

أزمة تغذي أزمة

يضع الهدف الأساسي من تقديم الدولة أو المؤسسات قروضاً ترمي إلى خفض معدلات البطالة بمجرد عجز المقترضة عن القيام بالاستثمارات المناسبة، وتعد هذه النقطة من أهم التحديات المتعلقة بالحصول على قروض.

وقالت السيدة التونسية سعيدة العياري (اسم مستعار)، وهي صاحبة إحدى دور رياض الأطفال، "عملت قبل زواجي سكرتيرة بمكتب محام، وبفضل حوالي 2800 دولار صرت صاحبة مشروع العراييل من أجل مساعدة زوجي وأبنائي".

وتابعت "استوفيت كل آجال تسديد القرض وتراكمت على الفواتير من قبل الشركة التي أقرضتني، وأضحت أكونها على مكتبي أتطلع إليها عاجزة عن سدادها وأتوقع في كل لحظة أن يصدر أمر بمصادرة كل اثاث الروضة".

وأوضحت أن هناك الكثير من العوامل التي دفعتها إلى الوقوع فريسة للديون، فالمبلغ مع الفوائد وعجزها عن التسديد تضاعف، بالإضافة إلى أنها انشغلت بمحاولات إنجاح مشروعها وسط تنافس شرس في هذا القطاع، ولاسيما أن مشروعها هو مصدر الدخل الوحيد لعائلتها.

وأكدت أنها منذ سنوات لم تنعم بالراحة من كثرة التفكير في مصيرها وعائلتها إذا ما أقفل مورد رزقها، وصارت مطالبة بدفع الدين أو الدخول في دوامة من التتبعات القانونية.

وتتعرض المرأة بسبب القروض إذا فشلت في ترشيد استثمارها لضغوط متنوعة، تجرأ غالباً إلى أن تصحب في خاثة ما يطلق عليهن تسمية الغارمات أو المديونات وهن النساء اللواتي لم يلتزم بدفع الأقساط الشهرية لسداد القروض.

وتحول الأمر بالعديد من الدول كمصر والأردن إلى ظاهرة خطيرة يصعب حصرها في أرقام، نظراً إلى عددها الكبير من كبرى من الغارمات وملاحقة أخريات قضائياً.

وهذا ما دفع فاطمة الخياري، وهي ربة بيت تونسية، إلى رفض الإنفاق وراء إغراءات إحدى الجمعيات التي تقدم قروضاً صغيرة للسيدات بهدف مساعدتهن على تخطي

على أي قروض أخرى مستقبلاً. وتهدف المبادرة بحلول 2025 للوصول إلى مليون امرأة ريفية وأسرهن من أجل إعطائهن أملاً وفرصاً لم تكن تلوح في الأفق من قبل. وفي مصر تقدم وزارة التنمية المحلية، قروضاً ميسرة للشباب والنساء بالقرى، من خلال صندوق الوزارة بقيادة لا تتعدى 6 في المئة، لتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة.

ويرى الدكتور التونسي في علم الاجتماع الطيب الطويلي أن "في تقديم بعض الدول العربية قروضاً صغيرة ميسرة خاصة بالمرأة لتشجيعها على بعث المشاريع الصغيرة، أمر إيجابياً في تقديره يساعده على إيجاد مسارب أخرى لتنشغيل المرأة وإدخالها في المنظومة الاقتصادية".

وأضاف الطويلي لـ "العرب" أن في ذلك "محفزاً لخروج المرأة المهمشة خاصة في الأرياف والأحياء الفقيرة إلى العمل، وامتحان قدراتها على المستوى الحرفي وجلب الثروة، وخروجها من الأدوار السلبية الخاضعة التي تضعها في موضع التابع للرجل".

وأكد أن "عمل المرأة يمثل سندا مالياً لها وحماية نسبية من تضخم الهيمنة الذكورية التي تسود المجتمع بشكل عام ومحيطها الأسري بالخصوص، فهي أحياناً كثيرة يمر الذكر المهيمن إلى الإساءة والعنف اللفظي أو الجسدي، ويعتبر الفقر من أهم أسباب العنف المسلط ضد المرأة.. إذن خروج المرأة للعمل يوفر لها نصيباً من الاستقلالية ويحد من عوزها ومن خضوعها لسلطة الشريك".

وقال إن "تونس تعتبر رائدة عربياً على مستوى تحرير المرأة، وتمكينها من الندية مع الذكر على مختلف الأصعدة، حيث تكونت وزارة النهوض بالمرأة منذ الثمانينات، وتطورت أعمالها ومبادراتها، وهي تقف خلف مختلف المبادرات الاجتماعية والمادية التي تهدف إلى حماية المرأة وإبعاد شبح العنف عنها".

القروض الصغيرة خدعة كبيرة

لكن هناك نساء بدل تحقيق غاياتهن من اقتراض المال وإثبات قدراتهن على العمل واستثمار مهارتهن يصبحن ضحايا لتراكم الديون والعجز عن السداد وبالتالي يصبحن مهددات في أحيان كثيرة بالسجن وهي وصمة عار ترتبط بهن وبعوائلهن.

إذ تقبل بعض السيدات على اقتراض مبالغ صغيرة من المال بهدف تلبية احتياجات أسرهن، ويدفع عدم استثمار المال الذي تم الحصول عليه أو استثماره بطرق غير مدروسة إلى العجز عن السداد وهو ما يعيق مآسي العديد من العائلات، كما يمكن أن يجسر القرض سلسلة من القروض الأخرى و"يزيد الطين بلة".